

أصناف التجار بالغرب الإسلامي في العصر الموحد.

Types of Merchants in the Maghreb in the Almohad periods.

د. فاطمة فيلالي¹، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.

Fāṭimā Filālī, Department of Human sciences ; Sīdī Belābēs university.

filalifatima236@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/02/20

تاريخ القبول: 2025/01/08

تاريخ الاستلام: 2024/12/27

الملخص:

شهدت الدولة الموحدية في فترة استقرارها ازدهارا اقتصاديا كبيرا خاصة في النصف الثاني من القرن السادس الهجري الثاني عشر الميلادي، بفضل ما كانت تتمتع به من مقومات اقتصادية كثيرة، أهمها التجارة بشقيها الداخلي والخارجي، وهي بدورها تقوم على عدة عناصر ساهمت بدور كبير في رواجها، وأهم هذه العناصر التجار على اختلاف أصنافهم، هذا التصنيف اعتمد فيه المؤرخون على عدة معايير منها: النشاط التجاري للتجار؛ ومقدار رأس المال، وعن كل معيار ينتج مجموعة من أصناف التجار، كان لنشاطهم دور في تفعيل الحركة التجارية بأسواق الغرب الإسلامي في العصر الموحد.

على العموم يمكن تصنيف التجار إلى: كبار التجار (تجار الجملة وتجار التجزئة)، وصغار التجار (التجار المستقرون والباعة المتجولون)، لهم بصيرة بالتجارة ذكروا بصحة المذهب وطيب المكسب، زيادة على ذلك ظهر نشاط فئات تجارية أخرى من أفراد المجتمع مثل: العلماء، والنساء، واليهود، إضافة إلى التجار الأجانب (الأوروبيون، المشارقة، السودانيون)، الأمر الذي ساعد على تحقيق تكامل تجاري داخلي وخارجي، ودفع بعجلة التطور الحضاري للموحدين نحو الرقي. كلمات مفتاحية: أصناف التجار؛ النشاط التجاري؛ الأسواق؛ التجارة؛ معايير تصنيف التجار؛ الفئات التجارية؛ الاقتصاد؛ الدولة الموحدية.

Abstract

During the period of stability, the Almohad state witnessed great economic prosperity; especially in the second half of the sixth century AH /the twelfth century AD. Thanks to many economic components, the most important one was trade, both internal and external. This was based on several elements that contributed a major role to its prosperity, for example, the most important one are Merchant elements of all kinds. In this classification, historians have adopted several criteria, including: the commercial activity of merchants; the amount of capital. Each criterion produces a group of types of merchants and commercial categories, whose activities played a role in activating the commercial movement in the markets of the Maghreb in the Almohad periods.

In general, merchants can be classified into: major merchants, wholesalers and retailers, and small merchants, settled merchants and street vendors. Moreover, the soundness of doctrine and good earnings are mentioned, in addition to other commercial categories of community members such as: scholars, women, and Jews. Furthermore, foreign merchants (Europeans, Levantines, Sudanese) helped achieve internal and external trade integration, and pushed the wheel of civilizational development for the monotheists towards progress.

¹ فاطمة فيلالي ، filalifatima236@gmail.com

Keywords: Types of merchants; commercial activities; Markets; Trader classification criteria; Commercial categories; The Almohad state.

مقدمة:

تعتبر التجارة إحدى الجوانب المهمة في الحضارة الإنسانية، وإحدى المحاور الأساسية في دراسة اقتصاد أي مجتمع كونها مظهر من مظاهر النهضة الحضارية، من هذه الزاوية أشاد المؤرخون الذين أرخوا للدولة الموحدية على ازدهارها اقتصاديا فترة استقرارها سياسيا، والذي قام على رواج تجارتها هو ذلك الدور الذي ساهم به مختلف أصناف التجار بنشاطهم التجاري في تحقيق تكامل اقتصادي داخليا وخارجيا، هؤلاء تكونوا بحكم مجموعة من المعايير الاقتصادية التي اتخذها المؤرخون في تصنيفهم وأفرزت تميزا بينهم.

إن إشكالية هذا البحث تتمثل في دراسة أصناف التجار بمنطقة الغرب الإسلامي في العصر الموحد، من خلال نشاطهم التجاري باعتبارهم عنصرا ذا أهمية كبيرة في المعادلة التجارية.

اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على المنهج التاريخي القائم على وصف وتحليل نصوص تاريخية واستخراج منها ما يخدم هذا البحث على مختلف عناصره.

الهدف من هذه الدراسة توضيح عنصر هام من عناصر الحركة التجارية والمتمثل في التجار من خلال استيعاب معايير تصنيفهم وأهم أصنافهم بأسواق الغرب الإسلامي في العصر الموحد، وطبيعة نشاطهم التجاري سواء كان داخليا أو خارجيا ودورهم في دعم اقتصاد الدولة الموحدية.

1. معايير تصنيف التجار:

اعتمد المؤرخون في تصنيف تجار بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحد على مجموعة من المعايير وهي:

أ- حسب نشاطهم التجاري:

يصنف التجار حسب النشاط التجاري وهو معيار اتفق فيه أبو الفضل الدمشقي مع ابن خلدون وهم ثلاث أصناف ظهر وجودهم بالعالم الإسلامي في العصر الوسيط وبلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحد جزء لا يتجزأ منه وهم كالتالي:

أ-1- الخزان: هو التاجر الذي يشتري سلعة بالرخص ويخزنها لبيعها وقت الغلاء، يقول الدمشقي الخزان هو "أن يشتري الشيء في أباه وتواتر حملته وكثرة البائعين له وقلة الطالبين، ثم إحكام حفظه والتربص به إلى أضداد هذه الأشياء"¹، يتفق معه ابن خلدون في هذا النوع من التجار حين قال أن الخزان هو الذي "يخزن السلعة ويتحين بها حوالة الأسواق من الرخص إلى الغلاء فيعظم ربحه"²، يبدو أن من التجار من تفتن إلى هذا الأسلوب محاولة في الكسب وتنمية المال.

أ-2- الركاظ: وهو الذي يركض وراء السلعة إلى منابعها الأصلية ويمكن أن يوصف بأنه المستورد³، وعليه "أن ينظر أولا فيما يبتاعه فيحتاج فيه.. كخوف الطريق أو تعذر الرياح إن كان سفره في البحر أو لحادث يطرأ في الموضع الذي يقصده.. ثم يستحب له أن يصطحب معه رقعة بأسعار جميع البضائع في البلد الذي يريد العودة إليه.. فإذا أراد أن يشتري شيء رجع إلى الرقعة فنظر الفرق بين سعره في هذه وسعره في تلك البلدة، وأضاف إليه ما يحتاج من المؤن التي تلزم إلى حين الوصول، ثم يضيف إلى ثبت الأسعار ثبنا بمكوس البضائع، فإن مكوسها تختلف في سائر البلدان ثم يميز الفائدة وكذلك في جميعها... ويجب على الركاظ أيضا إذا دخل بلدة لم يعرفها أن يكون قد تقصى عن الوكيل المأمون والموضع الحريز"⁴، ولذلك يقول التجار والمسافرون "التبصرة نصف عطية"⁵، تحدث ابن خلدون أيضا عن التاجر الركاظ الذي ينقل السلعة إلى بلد آخر هي فيه أنفق وأغلى بقوله "ينقله إلى بلد آخر تنفق فيه تلك

السلعة أكثر من بلده الذي اشتراها فيه، فيعظم ربحه⁶، وهذا ينطبق على كبار التجار الذين يساهمون بدور كبير في رواج وازدهار التجارة الخارجية للدولة.

أ-3- المجهز: هو التاجر الذي "ينصب له في الموضع الذي يجهز إليه من يقبض البضائع التي يصدرها إليه، ويتولى هذا القابض بيعها وشراء الأعواض عنها، ويكون ثقة أمينا مأمونا موسرا قد نصب نفسه للتجارة مع خبرة بها، فيكون الحمل إليه وهو المتولي للبيع وله حصة في الربح في كل ما يبيعه أو يشتريه، وإن كسد شيء من السلع ورأى خزنها وأنفذ إليه ما قد قدم الاحتياط في شرائه، وحصله قبل الموسم وتمكن من جودته وإصلاحه... فأني بضاعة لم يتمكن فيها من ذلك التمسسه في غيرها فإن الربح بمعونة الله عزوجل، موقوف على صلاح الشراء ثم لا ينفذ بضاعة إلا مع الأصحاب الثقات الذين يرعونها إلى أن يتسلمها المتولي القابض"⁷.

يبدو لنا مما تقدم أن الدمشقي وابن خلدون في هذا التصنيف قد راعا الظروف المحيطة بالنشاط التجاري والفاعلون فيه ورواج السلع وأسعارها، فالتاجر الخزان يقوم بشراء السلعة في موسم رواجها ليخترنها ويبيعها في أوقات ندرتها لتحقيق الأرباح، ويتوجب عليه الإحاطة بتحولات الأسواق ليتسنى له إدراك أوجه الربح ومعرفة الفوائد في حالة غلاء الأسعار، كما يتوجب على الخزان مراعاة قوة الدولة السياسية والأوضاع الاقتصادية من حيث شراء الأحمال الثقيلة من السهلة، وأن يسرع في اختزان مشترياته ويدخر الأموال، كما يقوم بكتمان بيعه وشراءه إن كان سلطانه جارا قويا، وأن يتظاهر بالفقر وأن يسافر في أوقات المحن، أما التاجر الركاض فهو تاجر متنقل من بلد لآخر يبحث عن السلعة للمتاجرة بها ويتوجب عليه أن يكون خبيرا بمسالك الآفاق والطرق التي يسلكها، أو الأسواق الآمنة كما يتوجب عليه معرفة أسعار جميع البضائع ورسوم المكس في البلد الذي يعزم السفر إليه، ويقارن أثمان السلع في بلده والبلد الأجنبي وعليه أن يتقصى أخبار المدينة المقصودة من الوكلاء الأمناء، ويتحرى عن المواضع الجيدة مخافة أن يقع في الإفلاس وأن يعاين التجار القاصدين إلى بلده حتى لا يزاحموه في الأسواق، أما التاجر المجهز فيتخذ وكلاء في مدن ومناطق أخرى يتولى فيها الوكيل تبضع وتسفير البضائع أو القيام بالبيع والشراء.

ب- حسب رأس مالهم:

وقد يصنف التجار إلى ثلاث فئات تجارية على الشكل التالي:

- الفئة الأولى: يتاجرون بأقل من مائة دينار في تجارتهم .
- الفئة الثانية: تتاجر بمائة أو مائتين وتصل إلى ألف دينار.
- الفئة الثالثة: وهي التي تملك أكثر من ألف دينار وتصل إلى الألوف من الدنانير⁸.

هذا التصنيف قام على أساس قيمة الدينار، حيث تتفق المصادر أن العملة الموحدية كانت تمتاز بارتفاع قيمتها ليس في إطارها الجغرافي فقط وإنما حتى في المشرق الإسلامي⁹ زمن بني أيوب، حيث كان الدينار المؤمني الموحد يعادل نصف دينار مصري في ضرب صلاح الدين الأيوبي¹⁰، ويبدو أن المنصور قد عمد إلى تغيير وزن الدينار بمضاعفة وزنه إلى درجة بلغ فيها الدينار اليعقوبي المزدوج 4,70 غ (84 حبة من الشعير الوسط)¹¹، حتى يكون معادلا للعملات الأجنبية المتداولة آنذاك كنوع من الإصلاح النقدي، والذي كان له أثر في الرواج الاقتصادي ودعم قيمة الدينار¹²، حيث أصبحت عملة التداول في حوض البحر المتوسط خلال القرن الثاني عشر الميلادي ويعود ذلك إلى الثراء الكبير الذي حققته في المجال النقدي¹³، لأنَّ السكة هي الواجهة الحقيقية لأي نظام اقتصادي إذ يتوقف على قيمة هذه السكة وقوتها الشرائية في الحكم على مدى الاستقرار الاقتصادي للدولة وحظها من الرفاهية والتقدم¹⁴.

يباشر تجار الفئة الأولى نشاطهم التجاري بمفردهم سواء أكانوا تجارا مقيمين مالكين أو مستأجرين للدكاكين أو تجار متجولين، ولقد تأثرت هذه الفئة بالتغيرات التي عرفت التجارة الداخلية والخارجية لكثرة المنافسة، وهيمنة التجار

الأجانب على الأسواق التجارية بداية القرن السادس الهجري¹⁵، ولكن في أيام الموحدين انتعش حالهم نسبياً مع ازدهار التجارة الداخلية وهؤلاء يمثلون صغار التجار¹⁶.

أما تجار الفئة الثانية فوضعهم أحسن وحركتهم أوسع من الفئة الأولى في التنقل بين مدن بلاد الغرب الإسلامي وأسواقه وفي المشاركة في عملية المبادلات التجارية مع الأوروبيين¹⁷.

وبالنسبة للفئة الثالثة فهم التجار الذين يتعاملون في المبادلات التجارية الدولية نحو بلاد السودان الغربي وبلاد المشرق وحتى إلى أوروبا، وهم يزاولون نشاطهم التجاري بأنفسهم أو بواسطة موالهم وعبيدهم، وهؤلاء التجار لا يستثمرون كل ما يملكون فكانوا يمسكون بقدر ما يستثمرون تحسباً لعواقب الدهر، وقد يملك أحد أهل هذه الفئة أكثر حوانيت المدينة التي يقيم فيها¹⁸.

تمثل الفئة الأولى صغار التجار أما الفئة الثانية والثالثة تمثل كبار التجار والتي ساهمت في نشاط التجارة الموحدية.

2- أصناف التجار:

أ- كبار التجار:

أ-1- التجار المغاربة:

وهم التجار الذين يعتمدون في نشاطهم التجاري على جلب البضائع من الدول المجاورة عن طريق التجارة الخارجية، سواء بالطرق الصحراوية المتجهة إلى بلاد السودان¹⁹، ويطلق عليهم تجار القوافل أو ما يعرف بتجار الصحراء²⁰، مثل: تجار أغمات وسجلماسة وتلمسان...، أو عن طريق الموانئ البحرية²¹ ويطلق عليهم تجار البحر كانت لهم مبادلات نشيطة مع المدن التجارية الأوروبية وخصوصاً بيزا وجنوة والبندقية...²² مثل: تجار سبتة، وأسفي...²³، أي أن هؤلاء التجار ينتقلون بسلعهم بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك الكبرى أو بين الحواضر الكبرى والموانئ والمناطق النائية²⁴، ونميز بينهم صنفين هما:

* تجار الجملة: وهم أولئك الذين يقومون بشراء ما تنتجه البلاد من مواد وتصديرها إلى الخارج، وفي نفس الوقت استيراد ما تحتاجه البلاد من بضائع وبيعها إلى تجار التجزئة.

* تجار التجزئة: وهم الذين يبيعون بضائعهم في متاجرهم أو عن طريق التجول من مدينة لأخرى، وبذلك يلبيون حاجة السكان من مطالبهم اليومية²⁵.

وكبار التجار باحترافهم للتجارة بعيدة المدى يمثلون صنف التاجر المجهز أي المصدر الذي أشار إليه الدمشقي²⁶ في تصنيف التجار المسلمين، ويمثلون الفئة الثالثة من حيث توظيف الموارد المالية والهامة في تمويل تجارتهم مع ادخار مبلغ مماثل²⁷، وقد كان الونشريسي قد أشار إليهم بصريح العبارة بقوله: "رجال من أكابر التجار ذوي الأموال الطائلة"²⁸. فغالبا ما كان هؤلاء التجار من المياسير كسكان سبتة، وألمرية التي كانت قبلة التجار، أما تجار قرطبة فيذكر أنه لم يكن بالأندلس أكثر من أهلها مالا ولا أتجر منهم في الصناعات وأصناف التجارة²⁹، وعرف أهل سجلماسة من التجار بغناهم، وكان تجار توات أغنياء لاختصاصهم بتأمين طرق القوافل التجارية بين الأسواق المهمة³⁰، أما تجار أغمات فكانوا أملياء مياسير يدخلون بلاد السودان بأعداد الجمال الحاملة لقناطر الأموال، تضم قافلة التاجر الواحد منهم مائة جمل وبأبواب منازلهم علامات تدل على مقادير أموالهم³¹، واشتهر أيضا تجار مدينة أودغست المنتمين إلى زناتة والعرب بكثرة أموالهم ورفيقيهم لدرجة أن الرجل الواحد منهم يملك أكثر من ألف خادم، كما عرف تجار سلا بسعة الأموال ونمو الأحوال³².

إن تخصص كبار التجار في البضائع النفيسة وولاءهم للسلطة حثّم عليهم تشريكها في التجارة، بل إقراضها عند الحاجة متحولين بذلك إلى احتياطي لإنقاذ الدولة³³، وكان لهؤلاء التجار دور في تغيير الحياة السياسية في دولة الموحدين

فأبى الإصباح السبتي الأنسابي كان له دور في إعادة سلطة الخليفة الرشيد بمدينة سبتة سنة 1232م، هذا إن دل على شيء إنما يدل على المكانة المهمة التي احتلها التجار في عصر الموحدين والتي أكسبتهم إياها الثروات الطائلة التي امتلكوها، أي أن سلطة المال كانت بيدهم ومكنتهم من صنع المكانة التي كانوا عليها³⁴، فالقوة الاقتصادية لهذه الفئة من التجار ووزنها وتأثيرها السياسي ومكانتها الاجتماعية، كانت بالغة الأهمية³⁵.

لذلك اهتمت السلطة الموحدية بتشجيع هذا الصنف من التجار من خلال بعض الإجراءات منها، ضمان الجانب الأمني وتوفير الحماية الكاملة لتنقل التجار بقوافلهم، والرسالة الجامعة الصادرة عن عبد المؤمن سنة 541هـ تؤكد على إنزال أشد العقوبات بمن يعترض سبيل المسافرين والتجار منهم على الخصوص، حتى وإن كان المتعرضون من السلطات المخزنية³⁶، كما تذكر النصوص التاريخية رسالة أرسلها السيد أبو الربيع سليمان بن عبد الله عبد المؤمن بن علي الذي كان يلي مدينة سجلماسة وأعمالها إلى ملك السودان بغانة يستنكر عليه إعاقة التجارة³⁷.

هذا إضافة إلى حصر الضرائب التي يؤديها التجار للدولة، وتوفير السيولة النقدية بواسطة الإجراءات المالية التقويمية التي اتخذت في عصر الموحدين خصوصا في عهد عبد المؤمن بن علي، ويعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن، لذلك كثرة أرباح التجار الكبار³⁸، ونتيجة لاتساع تجارة هؤلاء التجار اضطروا إلى استعمال الوكلاء، أو كونوا لأنفسهم شركات تجارية وكتبت بينهم عقود الشراكة التي يذكر فيها أسماء الشركاء، ومقدار المال الذي يشارك كل منهم به وتوزيع العمل على حسب مقدار المال المشارك به، أو على حسب العقد المعقود بينهم، كما نصت العقود على مدى الفترة التي تستمر خلالها الشركة³⁹، وجسدت الشراكة في ثلاثة أنواع هي: النوع الأول: يتساوى فيها الشركاء في رأس المال والعمل.

النوع الثاني: أن يشترك بعض التجار في إرسال أحدهم لجلب البضائع ثم يتقاسمونها على حسب رؤوس أموالهم وكل يبيع كيف ما شاء.

النوع الثالث: أن يقرض أحدهم للآخر مالا يتجر به مسافرا على أن يكون الربح مناصفة⁴⁰.

لجأ هؤلاء التجار إلى تكوين هذه الشركات التجارية لتقليل الخسارة التي يتعرض لها هذا النوع من التجارة، التي عانت من مشاكل كثيرة كتعرض القوافل لهجمات قطاع الطرق، أو التيه في الصحراء، أو الزوابع الرملية⁴¹، أو مصاعب النقل البحري من أهوال البحر، أو اعتراض العدو، أو القرصنة والصوصية⁴².

كما أن البعض من هؤلاء التجار كان من الفقهاء أو أصحاب الخطط الرسمية أو ملاك الأراضي فيلجئون إلى الشراكة للتفرغ لعملهم⁴³، كعتيق بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللحفي الذي كان محدثا وفاضلا يعيش من بضاعة كانت بيده في تجارة له بمدينة سبتة رفقة عدد من رفقاءه⁴⁴، كما كان أبو الحسن الشاري (ت 650هـ/1252م) على درجة كبيرة من الغنى على الرغم من أنه لم يباشر قط دينارا ولا درهما، وإنما كان يتصرف له في ذلك وكلاؤه واللائدون بجانبه⁴⁵، ومحمد بن الحسن يصلوتي (ت 595هـ) من أولياء الله تعالى ومن تجار الصحراء، وكان لأبي ذكرى كوهين السجلماسي قوافل تجارية بالمغرب الأقصى، الذي قام برحلات طويلة إلى الهند كان وكيلا خلالها لتجار الفسطاط، احتفظ بثروة متينة معه إلى وطنه بالمغرب⁴⁶.

ما يؤخذ على كبار التجار أنهم رغم كثرة أرباحهم إلا أنها لم توجه للاستثمار في قطاعات منتجة، بل كان جزء منها يصرف في اقتناء العقارات تقليدا للأمرء والحكام أو في الحاجيات الاستهلاكية بمختلف أشكالها، فهم إذن عاشوا في مستوى عالي من الاستهلاك والتبذير⁴⁷.

أ-2- التجار الأجانب: (الأوروبيون، المشاركة، السودانيون)

شهدت أسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحد مساهمة معتبرة من طرف التجار الأوروبيين، حيث شهد الحوض الغربي للبحر المتوسط خلال هذه الفترة تنافسا كبيرا بين الدول الأوروبية المطلة على البحر، وعلى الخصوص

الجمهريات الإيطالية خاصة جنوة، بيزا، البندقية، وصقلية، ومرسليا وغيرها من الممالك المسيحية، حيث اشتد التنافس بين تجار هذه الدول خاصة على السلع الإفريقية الآتية من السودان الغربي صوب موانئ بلاد المغرب الإسلامي، بواسطة القوافل التجارية والسلع المحلية التي زاد الطلب عليها في الأسواق، وقد أدى هذا التنافس إلى إقامة علاقات تجارية نشيطة⁴⁸ مع الدولة الموحدية بعد عقد معاهدات الصلح والتجارة، حيث شهدت هذه الفترة إبرام عدة معاهدات ومراسلات تجارية⁴⁹ نصت بنودها على احترام حرية التجارة والاستفادة من الامتيازات التي سطرت لها⁵⁰، من حيث تأمين الملاحة والتجارة المتبادلة وتحديد أسس التجارة بين الطرفين، وضمان حصول الأوروبيين الأجانب على مقرات للبيع والشراء فيها، وفنادق مخصصة لهم تحت نظر قناصلهم يتمتعون بالحرية والاطمئنان التام على أرواحهم وأموالهم، وممارسة ديانتهم في الكنائس وتوفير الحماية من القرصنة البحرية، كما تحدد في بنود هذه المعاهدات الموانئ التي ينزل فيها التجار الأوروبيون، وفرض ضرائب مختلفة كضريبة العشر عند إدخالهم لسلع عن طريق الميناء قيمتها 10 % من قيمة السلع وقد تنخفض إلى 8% ما عدا بجاية وهي امتياز اقتصر على التجار الجنوبيين بعقد اتفاق تجاري في عهد الخليفة عبد المؤمن بن علي عام 557هـ/1161م الذي تقرر فيه دوام السلم بينهما لمدة خمسة عشرة سنة⁵¹.

تأتي الجمهريات الإيطالية على رأس قائمة الدول التي تعامل تجارها مع تجار الدولة الموحدية ونخص بالذكر جنوة، فتلك الامتيازات الاستثنائية التي منحت للتجار الجنوبيين جعلت كبار المستثمرين من أهل جنوة يسيطرون على تجارة المغرب الخارجية البحرية، ويتضح ذلك من اتساع حجم التبادل التجاري مع التجار المغاربة وشبه احتكار التجار الجنوبيين للنقل البحري سواء في نقل الحجاج أو السلع⁵²، ولقد تركز انتشار التجار الأوروبيين بشكل كبير على مستوى المدن الساحلية كمدينة سبتة وهران، بجاية، تونس وألمرية⁵³، ولكن هذا لا يعني عدم توغلهم نحو الداخل حيث وصلوا إلى بعض المدن مثل سجلماسة، سطيف، مليانة، قسنطينة⁵⁴.

كما كان التجار المشارقة يدخلون إلى المغرب الإسلامي لكن الأوضاع السياسية والعسكرية التي كانت تعيق التجارة بين المنطقتين، شجعت مجموعتين من العاملين في التجارة بالسيطرة على التجارة المغربية الخارجية بدرجة متفاوتة، والمجموعتان هما التجار اليهود وتجار المدن الإيطالية⁵⁵، على العموم تواجد التجار المشارقة في أسواق بلاد المغرب الإسلامي لغرض العمل التجاري خاصة المصريين والعراقيين، واستقر بعضهم في مدن مختلفة من البلاد مثل: سجلماسة، فاس، أغمات وغيرها⁵⁶.

أما العنصر الآخر من التجار غير المغاربة كان من السودان من مناطق غانة حيث دخلوا في ميدان التجارة عبر الصحراء في العصر الموحد حتى أصبحت لهم جاليات بنسبة معتبرة من التجار في مدينة سجلماسة⁵⁷.

يبدو أن النشاط التجاري للأجانب بأسواق الدولة الموحدية كان له أثر ايجابي يتمثل في تحقيق تكامل اقتصادي داخلي في عملية تبادل البضائع والسلع بالأسواق المغربية⁵⁸، أما الأثر السلبي يتمثل في تأثر أوضاع العاملين في التجارة من المغاربة خلال القرن السادس الهجري بتزايد التجار الأجانب في التجارة المغربية خارجية وداخلية، ونخص بالذكر في هذه المعادلة التجارية التجار الأوروبيين دون غيرهم من التجار الأجانب⁵⁹، بسبب نفوذ تجار المدن الإيطالية في التجارة المتوسطية والتجارة الصحراوية، كما تأثر وضع أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة والسفار من التجار المغاربة.

أ- 3- الحضور التجاري لليهود:

تضاربت الآراء عن ما آل إليه يهود المغرب بين اضطهاد ومعاملة حسنة في الفترة الموحدية⁶⁰، فبعض النصوص التاريخية تذكر أن الموحيدين تعاملوا مع أهل الذمة بطريقة سيئة جدا، خاصة عهد عبد المؤمن بن علي الذي خير اليهود والمسيحيين بين اعتناق الإسلام أو الموت، وبسبب هذه السياسة عملت جماعة كبيرة على اعتناق الإسلام في العلن والبقاء على دينهم في الخفاء محافظين بذلك على حياتهم ومصالحهم معا، وبقي الحال كما رسمه عبد المؤمن إلى أن أصبح

المنصور خليفة للموحدين والذي ألزم اليهود بلباس خاص، ويعود ما أمر به المنصور لتمييزهم عن باقي شرائح المجتمع لشككه فيهم واحترازا منه لما قد يصدر عنهم وليس اضطهادا لهذه الشريحة⁶¹.

ولما جاء عهد الناصر تغير الوضع بالنسبة لليهود إذ أن هذا الأخير كان لينا معهم بعض الشيء، وهذا ما شجع اليهود على التقرب من الناصر وأن يتوسلوا إليه ليرفع عنهم ما كان المنصور قد ألزمهم به، غير أن الناصر لم يرفع ذلك عنهم واكتفى بتغيير بسيط في كيفية اللبس فقط، وبقي اليهود في المنطقة يزاولون نشاطاتهم المختلفة في مقدمتها التجارة كما تخصصوا في بعض الحرف، ولم يحدث تغير لباسهم ولو بشكل بسيط على ذلك أي أنهم بقوا على دينهم وتمتعوا بالحرية الدينية، وكان الإجراء الذي اتخذه المنصور تجاههم ليس إلا تطبيقا للوثيقة التي ألزم اليهود أنفسهم بها، واندماج اليهود في أوساط المسلمين تحت سلطة الموحدين وتعاملوا معهم تعاملًا عاديًا⁶².

رغم أن النوازل تؤكد على ضرورة الحذر في التعامل التجاري مع اليهود⁶³، ومنع الفقهاء التجارة معهم نصب اليهود أنفسهم وسطاء فيها⁶⁴، ولقد تركز تواجد اليهود في أهم الحواضر الكبرى المهدية، وتونس، وسوسة، وقابس، والحامة، وقفصة، وجربة، واستوطنوا تلمسان، وفاس، ومراكش، وسبتة، ودرعة، وسجلماسة، وغرناطة، وإشبيلية، وقرطبة، وجيان، وألمرية، وطليلة⁶⁵، وكان لهم حوانيتهم الخاصة التي كانت مصدر أرباح كبيرة بالنسبة لهم حتى اتفقوا على باقي فئات السكان في الأندلس والمغرب في التجارة بشكل عام⁶⁶.

وتكثر الإشارات إلى عملهم في الصيرفة إذ كانوا يتولون مهمة تسليف التجار الأموال مقابل فائدة كبيرة تصل أحيانا إلى 100%، مما يرجح القول بأن اليهود كانوا يقرضون التجار كونهم أكثر الناس عملا في الذهب والفضة والصيرفة⁶⁷، واشتغل اليهود كسماسرة في أسواق المغرب وقد كان دورهم قوي الأثر في العمليات التجارية بالأسواق⁶⁸، واحترف الكثير حرف مختلفة، منهم من كان يصنع الغزل وبيعه⁶⁹.

ولم يقتصر دور اليهود في التجارة الداخلية فحسب بل عرفوا بنشاطهم الكبير في التجارة الخارجية، سواء مع الممالك الأوروبية أو المشرق الإسلامي وحتى مع بلاد السودان الغربي⁷⁰، لدرجة أننا نجدهم في سجلماسة قد سيطروا على حركة التجارة بها خاصة تجارة الذهب مع بلاد السودان، حتى أصبحوا يتمتعون بالثراء إلى جانب ما تحت أيديهم من الخدم والأعوان⁷¹.

وعلى العموم تعد التجارة أهم القطاعات الاقتصادية التي اهتم بها اليهود، ويمكن أن نميز بين فئتين من التجار اليهود:

* **الفئة الأولى:** تهتم بالتجارة الخارجية وهي الفئة الغنية التي تتوفر على رؤوس الأموال الكبيرة ولها علاقات مع المخزن وكانت تحتكر تصدير المواد (الحبوب، الجلد، الشموع..).

* **الفئة الثانية:** تهتم بالتجارة الداخلية وهم تجار التقسيط الصغار والتجار المتجولين وكانت تجارتهم تشمل جميع المواد مثل الحبوب والجلود والمعادن النفيسة.

أما الأغلبية الساحقة من عامة اليهود فتعيش من التجارة الصغيرة والحرف⁷².

ب- صغار التجار:

هم التجار الذين يتاجرون برؤوس أموال محدودة، أقل من مائة دينار في تجارتهم⁷³، مما يوحي بأن أرباح التجار الصغار لا يمكن مقارنتها بكل المقاييس بأرباح التجار الكبار، نظرا لمحدودية الأموال المستثمرة⁷⁴، ويمثل صغار التجار رقما مهما في المعادلة التجارية وحركة السلع والأموال من خلال انتشارهم في أسواق المدن والقرى والبوادي⁷⁵.

وذلك راجع لتشجيع السلطة الموحدية لمختلف الفئات الاجتماعية للاهتمام بالتجارة، فعمرت الأسواق بالبيع والتجارة الراحبة خاصة خلال النصف الثاني من القرن السادس الهجري، حيث عمل الخلفاء الموحدون الأوائل على سن إجراءات حازمة، استهدفت تشجيع التجارة وحماية تجار الأسواق المقيمين في المدن والقادمين إليها من البادية من بعض

العراقيل، منها منع "القبالات" التي كانت سائدة أيام المرابطين وتم تهديد المتقبلين بعقوبات، قد تصل إلى حد القتل وتكليف الأمناء على أسواق وأبواب المدن، منحت لهم صلاحية مراقبة الأسعار والإشراف على المعاملات التجارية⁷⁶، ولقد تكرر ذكر صغار التجار في نصوص النوازل الفقهية باسم الباعة أو أهل السوق⁷⁷، ويمكن تقسيم هذا الصنف من التجار إلى فئتين هما:

ب- 1- التجار المستقرون:

هم التجار الذين يمارسون البيع والشراء على مستوى الحوانيت المختلفة في المدينة كمالك لها أو مستأجرين يؤدون كراء الحوانيت شهريا أو سنويا، تتجمع هذه الحوانيت في أسواق المدن⁷⁸، وهذه الفئة تنقسم إلى نوعين من حيث السلع المتاجر فيها والمستوى المعيشي:

النوع الأول: هم الذين يمتلكون حوانيت في القيسارية والأسواق الكبرى، وكانت أحوالهم المادية متيسرة حيث كانوا يتاجرون في السلع ذات القيمة العالية مثل: الأقمشة الرقيقة والحلي.

أما النوع الثاني: فكانوا أقل حالا من الأول إذ تاجروا في السلع الاستهلاكية اليومية مثل: المواد الغذائية وكانت حوانيتهم على مقربة من أبواب المدينة فأغلب زبائنهم من المسافرين أو سكان الحي⁷⁹، فمنهم من يبيع السمك ويعرف باسم الحوات، وبائع السمن والجزار هو بائع اللحم، والدقاق الذي يبيع الدقيق، وبائعي الخضر والفواكه وغيرهم⁸⁰، ومن الراجح أن كبار التجار هم الذين كانوا يزودهم بمواد الاستهلاك اليومية التي يبيعونها في حوانيتهم أو حوانيت الأحياس المنتشرة بأسواق المدينة، ولقد مارس التجار المستقرون نشاطهم التجاري في البيع والشراء بمفردهم أو بمساعدة أفراد آخرين⁸¹.

ومن هؤلاء التجار الصغار من اختص بالتجارة فقط ومنهم من جمع بين التجارة والصناعة ذلك لأن بعض من أهل الحرف يبيعون سلعهم بأنفسهم⁸²، كون الحرفين تجارا أيضا⁸³، شهدت أسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحيدي تعدد الحرف الصناعية وتعددت معها فئات الحرفين والعاملين في القطاع الصناعي ولواحقه إلى حد يصعب معه حصرها بدقة خاصة في المدن الكبرى، التي عرفت تطورا اقتصاديا مهما خلال النصف الثاني من القرن السادس الهجري⁸⁴، ومن البديهي أن يمارس أهل الحرف والصنائع البيع والتجارة في دكاكينهم وورشات عملهم.

ومن المشايخ والعلماء والفقهاء والزهاد والمتصوفة من اهتمن التجارة وحتى الصناعة فضلا عن مهنة التدريس والتعليم⁸⁵، لارتباط ذلك بأمور الزهد والتقشف ورغبتهم في الحصول على قوت يومهم من صنع أيديهم⁸⁶، فمعظم هؤلاء الأولياء غرضهم من العمل لم يكن الكسب والغنى بل غرضهم التقوى، وما زاد عن حاجتهم تصدقوا به.

ومن أمثلتهم: أبو الجبل يعلي (ت 503هـ/1109م) الذي كان جزارا بفاس، وكان للشيخ العالم عبد الجليل بن محمد بن أحمد المرادي القيرواني دكانا⁸⁷، ومارس محمد بن عبد الرحمان الأنصاري البلمسي (ت 655هـ/1257م) مهنة التجارة وأعمالها إذ كان يديرها بقيسارية بمدينة سبتة⁸⁸، وكان الولي أبو عبد الله محمد بن الأشقر الذي لم ير حرجا في طلب الغنى بمدينة أغمات، ومنهم من اهتمن الحرف وأتقنها حتى أن بعضهم من لقب بحرفته مثل: أحمد بن عبد الله الصنهاجي الجباب (ت 592هـ/1195م) عمل في حياكة الجبب، وكان الحجاج يوسف الفرار حائكا، ولقد اشتهر أبو العباس أحمد بن عبد العزيز السلالي الخراز بحرفة الخرازة، وكذلك الشأن عند أبو زيد عبد الرحمان الخراز، وأبو عمران موسى الطراز والذي كان طرازا، وأبو عمران موسى الحلاج، أما عبد الله مالك بن علي المعروف بالقلانسي نسبة لاشتغاله في صنع القلانس وبيعها، وهناك من اهتمن العطارة كالولي أبو عبد الله الصوفي، وفيهم من عرف بصناعة الأطباق وبيعها كأبي الحسن علي بن زكريا الأسود⁸⁹، يمكن تصنيف العلماء الذين اهتموا التجارة ضمن مجموعة صغار التجار.

ب- 2- الباعة المتجولون:

هم التجار الصغار الذين ينادون على بضائعهم في الشوارع⁹⁰، يصطاح على ممتن هذا النوع من البيع بالتاجر الجوال أو السفار⁹¹، أو الطواف أو غير المستقر⁹²، وينقسم الباعة الجائلون إلى صنفين: الصنف الأول: الذي يفتش الأرض وعرفوا بأرباب المقاعد خاصة بائعي الأطعمة. الصنف الثاني: منهم من ينادون ويدورون ببضائعهم⁹³، متنقلين بعربات صغيرة عبر الحارات والأزقة الضيقة⁹⁴، بين المنازل والقرى والأماكن البعيدة عن الأسواق⁹⁵، حيث يفضل بعض الأهالي الشراء من الباعة الجائلين لانخفاض الثمن عن السلع المعروضة في الدكاكين، وعادة ما كانت النساء تشتري السلع من هؤلاء الباعة في الدور حيث تخرج النساء لشراء الحاجيات⁹⁶.

يبدو أن عمل هؤلاء التجار المتجولين كان مغريا لهم بالربح إن صدقت التجارة فهم أقدر على التجارة بين البادية والحاضرة، وهم أقدر على المخاطرة بالسفر إلى مناطق الفتن فيضاعفون أسعار بضائعهم بحكم حجم المخاطرة فيصبحون الحملات العسكرية منتهزين الفرصة في أوقات الشدة، وهذا ما يعبر عن الأسواق العسكرية وفي الغالب يتاجر المتجول بماله كله ويدخل بلدانا كثيرة في سفره فتطول غيبته، وقد ينكب في الطريق فيضطر للاستدانة، ومن الصعاب الأخرى ما كان يقوم به أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة من تضيق الخناق على مثل هؤلاء⁹⁷، وقد يتعرضون إلى تشدد من طرف السلطة نظرا لمزاحمتهم التجار والمارة لضيق الشوارع وشكوى التجار عند عرض سلعهم على الأرض والنداء عليها⁹⁸. ومن النماذج التي تذكرها النصوص التاريخية عن الباعة المتجولون ما كان يقوم به بعض العطارين بالأندلس متجولين في شوارع وحارات المدن الأندلسية لبيع مختلف أنواع العطرة⁹⁹، وكانت النساء الموسرات يشتري ثيابهن من التجار الفاسيين الذين يأتون إلى أسواق المدينة¹⁰⁰، وكان أبي محمد عبد الواحد بن تومرت الهسكوري من أهل مراكش، الذي استشهد بغزوة الأرك 591هـ حيث كان يبيع الباقلاء ويحمله على رأسه متجولا¹⁰¹، وكان الولي الصالح أبو القاسم عبد الرحمان الملاح يبيع الملح بالقرب من منزل سكناه بالأرض، وكذلك الولي أبو محمد عبد الواحد بن تومرت الأسود باع البازلاء في قفة رافضا البيع في دكان¹⁰²، يبدو أن فئة من العلماء مارسوا البيع أثناء رحلاتهم العلمية وهذا ما تفره الكثير من كتب التراجم¹⁰³.

أما الدلالين هم الوسطاء بين البائع والمشتري حيث يقوم أحد التجار بإعطاء سلعة إلى الدلال لبيعها له مقابل أجرة معينة، فيقوم الدلال بالنداء عليها في السوق وتحدث المزايدة بين الناس عند شرائها¹⁰⁴، بعد تحديد سعر ابتدائي لها، وتسمى هذه العملية البيع بالمزاد يتنافس فيه المشترون في عرض السعر بالمزايدة إلى أن ترسوا على آخر عرض طرح من قبل هؤلاء، ويرتفع ثمن المزايدة بنسب تختلف حسب الأسواق وحسب نوع وقيمة البضاعة ومن ثمنها يخصم ثمن الدلالة والضريبة، ويعرف الدلال غالبا عن طريق ما يحمله في يديه أو على كتفه من سلع ينادي عليها بأعلى صوته¹⁰⁵، لهذا لقب الدلالين بـ: صاحبة السوق¹⁰⁶ وصياحهم هذا أكسب الأسواق نكهة خاصة.

لم يكن تعاملهم مقتصرًا على التجار بل كانوا يقدمون خدماتهم للناس، حيث كان الفرد إذا أراد أن يبيع شيئا دفعه إلى الدلال ليقوم عنه بهذه العملية مقابل أجر يتفقان عليه مسبقا، وكان يحدد على حسب قيمة البيع التي كانت تظل مجهولة إلى أن يتم البيع، مادامت العملية تقام بالمزاد، كما كان مقصد القادمين من الأرياف يستعينون به لمعرفة قيمة ما يبيعونه، ومقصد النساء الماكثات في البيوت اللاتي كن يشتغلن بالأعمال اليدوية فكان يسوق منتجتهن ويتولى عنهن البيع، قد يكون هذا البيع عند أبواب بيوتهن بالمزايدة حتى يصل إلى أعلى سعر مقابل أجر معين¹⁰⁷. كان التاجر هو من يختار الدلال على أساس أن يكون شخصية تفترض فيه الأمانة والنزاهة وأن يكون خبيرا بأمور السوق، أما زمن المزاد فكان يقام في فترات معينة كل يوم لسلعة ما وجرى العادة أن ينعقد المزاد بعد صلاة العصر¹⁰⁸.

لم يكن أمر الدلال يقتصر على ذلك الرجل الذي يطوف بالسوق وبالدكاكين، بل كان هناك نوع آخر من الدلالة وهو دلال الدور يعرض سلع خاصة بالنساء من كتان وأدوات الزينة في الدور والبيوت يجوب الأزقة والشوارع¹⁰⁹، وهنا يتشابه الدلال مع البائع المتجول الذي يطوف عبر الأزقة بين المنازل ينادي على سلعته ومن النساء من احترفت الدلالة في حمل السلعة إلى المنازل¹¹⁰.

لم تحض فئة الدلالين لدى الجمهور من الفقهاء بالاحترام الكافي فعدالهم مشكوك فيها ويشتبى في استغراق ذمهم¹¹¹، فبعض الدلالين اتبع الكثير من أساليب الغش والتي اختلف فيها الفقهاء منها ما يتعلق بضمان السلع بعد ادعائهم ضياع السلع أو بضمان ثمنها بعد القبض....¹¹²

كما يعتبر السمسار هو الآخر وسيط بين البائع والمشتري¹¹³، حيث يتولى العقد بينهما بأجرة¹¹⁴ سميت سمسرة¹¹⁵، ودخل السمسار عموماً جيد فهو يتقاضى نصف الربح من التاجر¹¹⁶، وقد يأخذ أجرة سواء باع أو لم يبيع¹¹⁷، يوجه السمسار المشتري إلى البائع نحو البضاعة المرغوب فيها ليقوم بتشجيعه على شراءها، يذكر محاسنها وتعدد فوائدها وإبراز جودتها ملمحاً إلى ندرتها، وهذا الأمر يكون في حالة اتفاقه مع البائع كأن يقول إذا تمكنت من أن تبيع لي هذا أعطيتك قدراً معلوماً من الربح، أو يتفق مع المشتري فيقول له إذا تمكنت من أن تحصل لي على المطلوب بثمن كذا كان لك قدر معلوم من الربح، وهكذا فإن السمسار يعتبر هو الآخر وسيط نشيط بين البائع والمشتري على أنه لا يوكل له مهمة البيع والشراء نيابة كما للدلال¹¹⁸، غالب ما يلجأ إلى خدمات السمسرة التجار الغرباء وأهل البوادي الذين يجهلون أمور السوق ويدركون خبرة السمسرة¹¹⁹.

يزداد عمل السمسرة في فترات الرخاء والانتعاش الاقتصادي ويتراجع عند انتشار الأزمات والاضطرابات، وقد يتسبب السمسرة للتجار بعدة مشاكل فالسمسار لا يملك أموالاً يخاف ضياعها، لذلك فإننا نجده يغامر في عملية الوساطة أماً في تحقيق أكبر ربح ممكن مادامت قيمة الأتعاب خاضعة لنسبة الأرباح¹²⁰، ولقد اشتغل الكثير من اليهود كسمسرة في أسواق الغرب الإسلامي الموحد، وقد كان دورهم قوي الأثر في العمليات التجارية¹²¹، وعرف عنهم التواطؤ إما على المشتري أو البائع¹²².

والسمسرة في هذا المجال منهم الثقات يعملون ضمانهم أثناء أداء عملهم، ومنهم من وصفوا بالغش وأوضع الألقاب نظراً لسمعتهم الدنيئة، فمن عادات السمسار التكلم بالكذب فتارة يشيع أن السلعة نادرة بالأسواق ولم يبق في السوق غيرها، وأن سعرها سيزيد وأن الراغبين فيها كثر لتهافت الناس على شرائها دون تردد، وقد يضيفون إلى ذلك الحلف بالأيمن ليؤكدوا صدق كلامهم، أو يقوموا بإغراء صاحب السلعة بخلط جيدها برديها حتى تكثر ويجني أرباحاً كثيرة، فاعتبر نوعاً من الغش من طرف السمسار¹²³، إن نشاط السمسرة بالأسواق ألحق ضرراً بالمستهلك والتاجر نفسه¹²⁴.

إذا قارنا بين نشاط الدلال ونشاط السمسار وجدناهما يؤديان وظيفة تجارية بالأسواق من حيث إنجاز عملية تجارية، الأمر الذي دفع بعض الدراسيين إلى جعل الدلال هو نفسه السمسار، مثل الباحثان عز الدين عمر موسى¹²⁵، والخزاعي كريم عاتي¹²⁶، وهذا ممكن في نقاط تشابه اشترك فيها كلاهما في كونهما وسيط نشيط بين البائع والمشتري، ومساهمتهم في ترويج السلع وتفعيل الحركة التجارية بالأسواق، كما أن كلا من الدلال والسمسار بهذه الطريقة يُسيران عمليات تجارية بدون رأس مال، ولكن يجب التفريق والتمييز بينهما فليل أن الدلال هو الذي يفتح البيع بالمزايدة، حيث يدور بالسلعة ويطوف بها على التجار وغيرهم وهو يصبح بأعلى صوت قائلاً: من يزيد على السلعة؟¹²⁷

إذن عمل الدلال يقوم بإشهار البضائع للبيع ويشرف على عمليات المزايدة فيها، بينما السمسار فهو متولي العقد بين البائع والمشتري شاهداً ومشرفاً¹²⁸، كما نجد اختلاف بينهما في نسبة الأرباح لكل منهما من العملية التجارية فأجر الدلال ضئيل مرتبط بقيمة البيع التي كانت تظل مجهولة إلى أن يتم البيع مادامت العملية تقام بالمزاد، كما يقول الباحث

بوتشيش إبراهيم القادري: "لم تكن تَفِ بأبسط الحاجيات لصاحبها"¹²⁹، أما السمسار فأجرته جيدة أحيانا تكون نصف الريح من عملية تجارية يتمها وحتى إن لم تتم له أجرته المتفق عليها مسبقا¹³⁰.

ولم يقتصر بيع التجوال على الرجال فحسب فحتى النساء كنّ ينادين على السلع بالدور¹³¹، وعرفنّ بالدلالات أو السواقات (السواقة) فكانّ يعرضنّ ما يملكنّ من أمتعة لبيعها للنساء¹³².

اهتمت بعض النساء بالنشاط التجاري فشاركنّ في البيع والشراء، رغم تشدد الموحدين في منع اختلاط الرجال والنساء والحد من حريتهنّ ومنع سفورهنّ في الطرقات العامة، مما يدل على إتباع الموحدين لأحكام الدين بشأن صيانة المرأة وحمايتها¹³³، وما يستدل عن خوض المرأة ميدان السوق بشكل مباشر أو غير مباشر ما ورد في الكتابات التاريخية، حيث مارست المرأة حرفا متنوعة، وأكثر ما احترفته أغلبنّ الغزل ونسيج الصوف والقطن والكتان وإنتاج الحرير، فوجود النول والمنسج في معظم بيوت بلاد الغرب الإسلامي نتيجة ملائمة تلك المهنة لطبيعة المرأة وجلوستها لفترات طويلة داخل منازلها، فلجأت إليه لقضاء أوقات فراغها من جهة ومن جهة أخرى للمساعدة في نفقات البيت والأولاد والزوج عند افتقاد العائل أو الاحتياج للمال¹³⁴.

ولقد كانت للنساء سوق خاصة بهنّ يجتمعنّ فيها لبيع غزلهنّ، ولا يجلسنّ في الحوانيت العامة ببضاعتهم، ووضعت شروط خاصة لمن يتعامل مع النساء في أسواقهنّ بالبيع والشراء، فلا بد أن يشتري بأدب، وبعض النساء كنّ لا يذهبنّ بأنفسهنّ إلى السوق لبيع منتجاتهن بل يرسلنها إلى السوق مع ثقات مثل شيخ كبير السن عرف عنه الأمانة والفضل، فذلك الشيخ يمكن له أن يخالط النساء في البيع والشراء بدون أن يتعرض كلا الطرفين للحرّج، أو يرسلنّ بمنتجاتهنّ مع سيدات قعيدات أي كبيرات السن انقطع عنهنّ الرجاء وبمن يثقنّ به أيضا من أبنائهنّ أو أزواجهنّ¹³⁵.

يبدو أن الفقهاء منعوا المخالفات الشرعية التي تفتشت في أسواق الغزل مثل مخالطة النساء للرجال وسفلة السماسرة وتمازجهنّ بما لا يحل، حيث أوجبوا أن يختار ثقات السماسرة والشيخ، ويمنع من كان متهما من التصرف لهنّ، ويعين للنساء موضع مستتر لقضاء ما يحتجنّ إليه من ذلك بحيث لا يخالطنّ من يتصرف لهنّ من الرجال¹³⁶، كما باعت مواد آخر كالخبز الذي تصنعه في منزلها زيادة على حاجة العائلة إلى جانب صناعة الأشربة والحلويات والمعاجن السكرية¹³⁷، ومنهنّ من يبعنّ اللبن في الأسواق¹³⁸، تذكر النصوص التاريخية أن ابن تومرت الموحدي قد شاهد بعض النسوة يبعنّ اللبن في سوق قرية "صاء" عند مروره بتلمسان¹³⁹، وهناك من النسوة من كانت تستعين بدلال يبيع الزيتون أمام بيتها يقوم بالمزايدة حتى يصل إلى أعلى سعر مقابل أجر معين يعرف بالسمسرة¹⁴⁰.

كما شاركت البدوية في تسويق منتجات الأسرة فتحمل في الصباح الباكر بعض ما حضرته من حليب ومشتقاته والغزل والعسل والزيت إلى سوق القرية، أما النساء اللاتي سكن في المنازل المجاورة لطريق المسافرين فكانّ تبعنّ الخبز والفواكه والجبن والبيض وضروب من الأطعمة التي تحضرها للمسافرين، وفي أغلب الأحيان كانت بعضهن تذهب باكرا إلى المدينة المجاورة حيث تجدنّ في أسواقها قبولا على عرضهنّ وأسعارا مرتفعة مما في القرية¹⁴¹، بذلك تكون المرأة قد ساهمت في مجال البيوع ضمن مجموعة صغار التجار.

إن المستوى المعيشي لفئة صغار التجار يقترب كثيرا من مستوى عيش غالبية سكان المشتغلين بحرف أخرى بسيطة، نظرا لتواضع رؤوس الأموال المستثمرة في نشاطاتهم، ونسبة أرباحها قليلة إذا قارناها بفئة كبار التجار، حتى أنهم في الكثير من الأحيان يتخذون من الحانوت المخصص للتجارة مقرا للسكن وهم بذلك يشكلون جزءا من السواد الأعظم من المجتمع الحضري¹⁴².

يبدو جليا من خلال ما تقدم ذكره أن كبار التجار برزوا بنشاطهم التجاري في على مستوى التجارة الخارجية، ووجدوا دعما من طرف السلطة الحاكمة لما لهم من دور في استقرار الدولة اقتصاديا وحتى سياسيا، بينما صغار التجار

رؤوس أموالهم محدودة ولكن رغم ذلك لهم دور كبير في رواج الحركة التجارية ومنهم من جمع بين الحرفة والتجارة داخل الأسواق.

الخاتمة:

نستنتج مما تقدم ذكره:

- اختلاف أصناف التجار الذين كان لهم دور كبير في تفعيل الحركة التجارية بأسواق الغرب الإسلامي في العصر الموحد.
- تعدد معايير تصنيف تجار الغرب الإسلامي في العصر الموحد، إما حسب النشاط التجاري، أو حسب رأس المال، وعلى العموم ظهر صنفان وهما: كبار التجار وصغار التجار.
- وجدنا أن كبار التجار هم الذين يحترفون التجارة بعيدة المدى على شكل شركات تجارية متحركة في التجارة الخارجية الصحراوية أو البحرية في الدولة الموحدية.
- يمثل صغار التجار رقما مهما في المعادلة التجارية والأموال وحركة السلع بأسواق الدولة الموحدية منتشرين بالمدن أو القرى، وهؤلاء رؤوس أموالهم محدودة ويمكن تقسيمهم إلى فئتين هما: التجار المستقرون والباعة المتجولون.
- نشطت فئات تجارية أخرى من: علماء مارسوا التجارة والحرف مع مهنة التدريس، وبعض النساء اهتمت بالنشاط التجاري فشاركن في البيع والشراء، رغم تشدد الموحدين في منع اختلاط الرجال والنساء.
- بروز النشاط التجاري لليهود داخليا وخارجيا إضافة إلى عملهم في الصيرفة والسمسرة جعلهم يتمتعون بالثراء.
- يؤدي الدلال والسمسار وظيفة تجارية بالأسواق من حيث انجاز عملية تجارية بين البائع والمشتري، الأمر الذي ساهم في رواج الأسواق وأكسبها جوا خاصا.
- الملاحظ توافد التجار الأجانب على أسواق الدولة الموحدية من أوروبيين ومشاركة وسودانيين الأمر الذي ساعد على تحقيق تكامل اقتصادي داخلي وخارجي.

الهوامش (الإحالات):

- ¹ جعفر الدمشقي أبو الفضل: الإشارة إلى محاسن التجارة ومعرفة جيد الأعراض وردنيها وغشوش المدلسين فيها، مطبعة المؤيد، 1990م، ص48.
- ² عبد الرحمان ابن خلدون: المقدمة، ج2، دار البلخي، دمشق، 2004م، ص83.
- ³ محمد عوض مؤنس: في رحاب الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، ط1، دار العالم العربي، القاهرة، 2011م، ص370.
- ⁴ الدمشقي: المصدر السابق، ص51- ص52.
- ⁵ نفسه، ص51.
- ⁶ ابن خلدون: المصدر السابق، ص83.
- ⁷ الدمشقي: المصدر السابق، ص52.
- ⁸ عز الدين عمر موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، ط2، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2003م، ص278- ص280.
- ⁹ يحيى العمري: تطور الخط العربي على المسكوكات الفضية الموحدية- دراسة تحليلية فنية، مجلة منبر التراث الأثري، مج4، ع6، 2018م، ص191.

- ¹⁰ محمد عبد الله جبوده مريم: التجارة في بلاد إفريقية وطرابلس الغرب خلال العهدين الموحيدي والحفصي 555-980هـ/1160-1572م، (أطروحة دكتوراه غير منشورة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الإسلامي)، كلية الآداب، مصر، جامعة الزقازيق، 2007-2008م، ص 205.
- ¹¹ البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: النظم والمعاملات المالية في المغرب عصر الموحدين 524-668هـ/1130-1269م، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2011م، ص 282.
- ¹² الزيات عبد الله محمد حسين: مظاهر اقتصادية في عصر المرابطين والموحدين بالأندلس والمغرب، مجلة آفاق الثقافة والتراث، ع 46، 2004م، ص 105.
- ¹³ غربي بغداد: العلاقات التجارية للدولة الموحدية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران-1-وهران، 2014-2015م، ص 87-88.
- ¹⁴ علي أحمد قويدر محمد: التجارة الداخلية في المغرب في عصر الموحدين 541-668هـ/1145-1249م، دط، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د.ت، ص 105.
- ¹⁵ صادق قاسم: العاملون بالتجارة في دويلات المغرب الأوسط، قسم من كتاب: النظم التجارية للدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين (160-962هـ/777-1554م)، تنسيق: فاطمة بلهاري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2014م، ص 51-52.
- ¹⁶ عز الدين عمر موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي ...، المرجع السابق، ص 279.
- ¹⁷ صادق قاسم: المرجع السابق، ص 52.
- ¹⁸ عز الدين عمر موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي ...، المرجع السابق، ص 279.
- ¹⁹ سمر عبد الحليم عبد المعز: تجارة الدولة المرينية (668-876هـ/1269-1475م)، دط، ب.م.ن، الإسكندرية، 2019م، ص 126.
- ²⁰ محمود هدية: اقتصاد النسيج في الغرب الإسلامي في العصر الوسيط، دط، هندأوسي سي أي سي، المملكة المتحدة، 2017م، ص 184.
- ²¹ سمر عبد الحليم عبد المعز: المرجع السابق، ص 126.
- ²² محمد حسن: المدنية والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، ج 1، دط، شركة أوريس للطباعة، تونس، د.ت، ص 502.
- ²³ سمر عبد الحليم عبد المعز: المرجع السابق، ص 126.
- ²⁴ محمد ناصح: مكانة التجار بين الفئات الاجتماعية المكونة للمجتمع الحضري المغربي خلال القرن 6هـ/12م، مداخلة مقدمة ضمن أعمال ندوة حول التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، ج 2، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1992م، ص 75.
- ²⁵ عبد الكريم بصديق: البيوع والمعاملات التجارية في المغرب الأوسط وآثارها على المجتمع ما بين القرنين (6-9هـ/12-15م)، (أطروحة دكتوراه غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط الإسلامي)، كلية العلوم الإنسانية والحضارية الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2017-2018م، ص 126.
- ²⁶ الدمشقي: المصدر السابق، ص 52.
- ²⁷ محمد بن ساعو: التجارة والتجار في المغرب الإسلامي (7-10هـ/13-15م)، (رسالة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014م، ص 94.
- ²⁸ أحمد بن يحيى الونشريسي: المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، ج 6، دط، ب.م.ن، الرباط، 1981م، ص 6.
- ²⁹ محمد ناصح: المرجع السابق، ص 117.
- ³⁰ رضا رافع: الاقتصاد في المغرب الأقصى في عهد الموحدين (524-668هـ/1129-1269م)، (رسالة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي الوسيط)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006م، ص 99-100.
- ³¹ محمود هدية: المرجع السابق، ص 184.
- ³² عيسى بن الذيب: المغرب والأندلس في عصر المرابطين (480-540هـ/1056-1145م) - دراسة اجتماعية واقتصادية - (أطروحة دكتوراه غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009م، ص 116-117.
- ³³ محمد حسن: التجار والحرفيون بإفريقية بين القرنين السادس والتاسع الهجري/12-15م، قسم من كتاب: المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، تنسيق: التيمومي الهادي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، قرطاج، 1999م، ص 53.

- ³⁴ نوارة شرقي: الحياة الاجتماعية في المغرب الإسلامي في عهد الموحدين (524-667هـ/1126-1268م)، (رسالة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي الوسط)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008م، ص108-109.
- ³⁵ محمد الشريف: سبته الإسلامية- دراسات في تاريخها الاقتصادي والاجتماعي (عصر الموحدين والمرينيين)، ط2، منشورات جمعية تطاون-أسمير، 2006م، ص146.
- ³⁶ محمد ناصح: المرجع السابق، ص76-77.
- ³⁷ رضا رافع: المرجع السابق، ص100.
- ³⁸ محمد ناصح: المرجع السابق، ص77.
- ³⁹ سمر عبد الحليم عبد المعز: المرجع السابق، ص126.
- ⁴⁰ عيسى بن الذيب: المرجع السابق، ص118.
- ⁴¹ سمر عبد الحليم عبد المعز: المرجع السابق، ص126-127.
- ⁴² محفوظ الغديقي: التجارة البحرية بين المغرب المتوسطي من خلال كتب النوازل، مجلة قضايا تاريخية، ع1، ص31.
- ⁴³ عيسى بن الذيب: المرجع السابق، ص117.
- ⁴⁴ رضا رافع: المرجع السابق، ص102.
- ⁴⁵ محمد الشريف: المرجع السابق، ص148.
- ⁴⁶ رضا رافع: المرجع السابق، ص100.
- ⁴⁷ محمد ناصح: المرجع السابق، ص77.
- ⁴⁸ صادق قاسم: المرجع السابق، ص59.
- ⁴⁹ رسائل موحدية - مجموعة جديدة: تح: أحمد عزوي، ج1، ط1، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1995م، ص163-164، ص173-175.
- ⁵⁰ ابتسام مرعي خلف الله: العلاقات بين الخلافة الموحدية والمشرق الإسلامي 524-936هـ/1130-1529م، دط، دار المعارف، القاهرة، 1985م، ص309.
- ⁵¹ رسائل موحدية: المصدر السابق، ص163-164، ص173-175.
- ⁵² عز الدين عمر موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي، المرجع السابق، ص288.
- ⁵³ رسائل موحدية: المصدر السابق، ص173-175.
- ⁵⁴ محمد بن ساعو: المرجع السابق، ص185.
- ⁵⁵ عز الدين عمر موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي، المرجع السابق، ص289.
- ⁵⁶ كريم عاتي الخزاعي: أسواق بلاد المغرب من بداية القرن السادس الهجري حتى القرن نهاية القرن التاسع الهجري، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2011م، ص148.
- ⁵⁷ نفسه، ص147.
- ⁵⁸ نفسه، ص124.
- ⁵⁹ عز الدين عمر موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي، المرجع السابق، ص287.
- ⁶⁰ سميرة نميش: أهل الذمة ودورهم الحضاري بالمغربين الأدنى والأقصى (6-10هـ/12-16م)، (أطروحة دكتوراه غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2017-2018م، ص86.
- ⁶¹ علي أحمد: اليهود في الأندلس والمغرب خلال العصور الوسطى، مجلة دراسات تاريخية، ع57-58، 1996م، ص181-182.
- ⁶² نفسه، ص181-182.
- ⁶³ عمر بنميرة: جوانب من تاريخ أهل الذمة في الأندلس الإسلامية، مجلة دراسات أندلسية، ع14، 1995م، ص62-63.
- ⁶⁴ فاطمة الزهراء شلية: أسواق مدينة بجاية في العصر الوسيط (460-915هـ/1068-1510م)، المجلة المغربية للمخطوطات، مج4، ع2، 2019م، ص95.
- ⁶⁵ مسعود كواتي: أهل الذمة في عهد عبد المؤمن بن علي، مداخلة مقدمة ضمن أعمال ملتقى وطني حول: عبد المؤمن بن علي الكومي النندرومي الجزائري مؤسس الدولة الموحدية، جمعية الموحدين، ندرومة، 1998م، ص136-138.

- 66 علي أحمد: المرجع السابق، ص 186.
- 67 إبراهيم القادري بوتشيش: مساهمة في دراسة الأسواق والتجارة بمكناسة خلال «العصر الوسيط»، قسم من كتاب: إسهامات في التاريخ الاقتصادي الاجتماعي لمدينة مكناس خلال العصر الوسيط، تنسيق: إبراهيم القادري بوتشيش، دط، مطبعة فضالة، المغرب، 1998م، ص 78.
- 68 مسعود كواتي: اليهود في المغرب الإسلامي من الفتح إلى سقوط دولة الموحدين، (رسالة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي)، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 1990-1991م، ص 78.
- 69 هدية محمود: المرجع السابق، ص 104.
- 70 عز الدين عمر موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي ...، المرجع السابق، ص 290.
- 71 ليلى أحمد نجار: المغرب والأندلس في عهد المنصور الموحدي-دراسة تاريخية وحضارية- (580-595هـ/1184-1198م)، ق 2، (أطروحة دكتوراه غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1988-1989م، ص 457.
- 72 عبد الله آيت ايشو: معالم من حياة اليهود المغاربة، دورية كان التاريخية، ع 3، 2009م، ص 15.
- 73 عيسى بن الذيب: المرجع السابق، ص 115.
- 74 محمد ناصح: المرجع السابق، ص 79-80.
- 75 محمد بن ساعو: المرجع السابق، ص 175.
- 76 محمد ناصح: المرجع السابق، ص 78-79.
- 77 عبد الكريم بصديق: البيوع والمعاملات التجارية في المغرب الأوسط وآثارها على المجتمع ما بين القرنين (6-9هـ/12-15م)، (أطروحة دكتوراه غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط الإسلامي)، كلية العلوم الإنسانية والحضارية الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2017-2018م، ص 127.
- 78 محمد ناصح: المرجع السابق، ص 78.
- 79 كريم عاتي الخزاعي: المرجع السابق، ص 136.
- 80 حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصري المرابطين والموحدين، ط 1، مكتبة الجانجي، مصر، 1980م، ص 345-346.
- 81 محمد الشريف: المرجع السابق، ص 148-149.
- 82 صادق قاسم: المرجع السابق، ص 66.
- 83 مزدور سمية: مقاربات حول مستوى معيشة التجار والحرفيين في المغرب الأوسط أواخر الفترة الوسيطة، مجلة الناصرية، مج 4، ع 17، 2013م، ص 221.
- 84 محمد ناصح: المرجع السابق، ص 81.
- 85 إنعام حسن أحمد: المكانة الاجتماعية لعلماء الأندلس في بلاد المغرب الإسلامي في القرنين الخامس والسادس الهجريين، مجلة كلية التربية الإسلامية، مج 60، ع 86، 2014م، ص 359.
- 86 هدية محمود: المرجع السابق، ص 96.
- 87 عبد الكريم بصديق: المرجع السابق، ص 135.
- 88 إنعام حسن أحمد: المرجع السابق، ص 359.
- 89 غانية البشير: الأولياء والمجتمع بالمغرب الإسلامي في عصري المرابطين والموحدين (479-635هـ/1086-1238م)، (أطروحة دكتوراه غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الوسيط)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2015-2016م، ص 162-164.
- 90 محمود هدية: المرجع السابق، ص 187.
- 91 عز الدين عمر موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي ...، المرجع السابق، ص 282.
- 92 عبد الكريم بصديق: المرجع السابق، ص 127.
- 93 محمود هدية: المرجع السابق، ص 187.

- ⁹⁴ كمال السيد أبو مصطفى: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المغرب للنشر، دط، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1996م، ص 307.
- ⁹⁵ محمد ناصح: المرجع السابق، ص 78.
- ⁹⁶ محمد بن ساعو: المرجع السابق، ص 175.
- ⁹⁷ كريم عاتي الخزاعي: المرجع السابق، ص 135.
- ⁹⁸ عبد الكريم بصديق: المرجع السابق، ص 127.
- ⁹⁹ كمال السيد أبو مصطفى: تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر دولة المرابطين والموحدين، دط، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، د.ت، ص 307.
- ¹⁰⁰ عبد اللطيف دندش عصمت: المرأة في تادلا من خلال كتب الرحلات في العصر الوسيط. مداخلة مقدمة ضمن أعمال ملتقى عالمي حول: تادلا، التاريخ، المجال، الثقافة، جامعة القاضي عياض، المملكة المغربية، 1992م، ص 308.
- ¹⁰¹ حسن علي حسن: المرجع السابق، ص 346.
- ¹⁰² غانية البشير: المرجع السابق، ص 164-165.
- ¹⁰³ صادق قاسم: المرجع السابق، ص 65.
- ¹⁰⁴ كمال السيد أبو مصطفى: جوانب من الحياة الاجتماعية.....، المرجع السابق، ص 91-92.
- ¹⁰⁵ علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص 84.
- ¹⁰⁶ عبد الكريم بصديق: المرجع السابق، ص 140.
- ¹⁰⁷ محمود هدية: المرجع السابق، ص 185.
- ¹⁰⁸ علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص 84-85.
- ¹⁰⁹ بلبشير عمر: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في المغربيين الأوسط والأقصى منذ القرن 6 إلى 9هـ/ 12-15م من خلال كتاب (المعيار) للنشر، (أطروحة دكتوراه غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة وهران، وهران، 2010-2011م، ص 236-237.
- ¹¹⁰ علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص 84.
- ¹¹¹ بلبشير عمر: المرجع السابق، ص 237.
- ¹¹² علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص 85-86.
- ¹¹³ عبد الكريم بصديق: المرجع السابق، ص 143.
- ¹¹⁴ علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص 83.
- ¹¹⁵ سمر عبد الحليم عبد المعز: المرجع السابق، ص 130.
- ¹¹⁶ صادق قاسم: المرجع السابق، ص 62.
- ¹¹⁷ محمود هدية: المرجع السابق، ص 187.
- ¹¹⁸ بلبشير عمر: المرجع السابق، ص 238.
- ¹¹⁹ محمد بن ساعو: المرجع السابق، ص 177.
- ¹²⁰ نفسه، ص 178.
- ¹²¹ مسعود كواتي: اليهود في المغرب الإسلامي.....، المرجع السابق، ص 145.
- ¹²² محمد بن ساعو: المرجع السابق، ص 179.
- ¹²³ محمود هدية: المرجع السابق، ص 186-187.
- ¹²⁴ صادق قاسم: المرجع السابق، ص 62-63.
- ¹²⁵ عز الدين عمر موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي....، المرجع السابق، ص 283-284.
- ¹²⁶ كريم عاتي الخزاعي: المرجع السابق، ص 138-139.
- ¹²⁷ بن مليح عبد الإله: الرق في بلاد المغرب والأندلس، مؤسسة الانتشار العربي، ط 1، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2004م، ص 226.
- ¹²⁸ علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص 84.

- ¹²⁹ بوتشيش إبراهيم: العوام في مراكش خلال عصري المرابطين والموحدين، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى وطني حول مراكش من التأسيس إلى آخر العصر الموحد، جامعة القاضي عياض، الدار البيضاء، 1988م، ص 181.
- ¹³⁰ محمود هدية: المرجع السابق، ص 187.
- ¹³¹ محمد بن ساعو: المرجع السابق، ص 175.
- ¹³² محمود هدية: المرجع السابق، ص 188.
- ¹³³ حسن علي حسن: المرجع السابق، ص 533.
- ¹³⁴ محمود هدية: المرجع السابق، ص 99.
- ¹³⁵ راوية عبد الحميد شافع: المرأة في المجتمع الأندلسي منذ الفتح الإسلامي للأندلس حتى سقوط قرطبة، ط 1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2006م، ص 174.
- ¹³⁶ الونشريسي: المصدر السابق، ج 2، ص 500.
- ¹³⁷ نبيلة عبد الشكور: إسهام المرأة المغربية في حضارة المغرب الإسلامي منذ النصف الثاني من القرن السادس إلى نهاية التاسع للهجرة الثاني عشر - الخامس عشر الميلادي، (أطروحة دكتوراه غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب الإسلامي)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008م، ص 254.
- ¹³⁸ نواره شرقي: المرجع السابق، ص 118.
- ¹³⁹ عبد الكريم بصديق: المرجع السابق، ص 134.
- ¹⁴⁰ عبد الحميد عبد الحميد هلال: الزراعة في المغرب الأقصى في عصر الموحدين وبني مرين (524-956هـ / 1130-1549م)، (رسالة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي)، كلية الآداب، جامعة الفيوم، مصر، د.ت، ص 78.
- ¹⁴¹ مليكة حميدي: الإسهامات الحضارية للمرأة الأندلسية من الفتح الإسلامي إلى سقوط غرناطة (92-897هـ / 711-1492م)، (أطروحة دكتوراه غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2- الجزائر، 2013-2014م، ص 371.
- ¹⁴² محمد ناصح: المرجع السابق، ص 80.